معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

المادة 99: آخر اوراق العدالة الغائبة في ظل الهيمنة الامريكية

الدكتور عوض سليمية

باحث في العلاقات الدولية

مدير وحدة الابحاث والدراسات الدولية

إستناداً الى الصلاحيات الممنوحه له في المادة 99 الفصل 15 من بين المواد الخمسة الهامة في ميثاق الامم المتحدة والمتعلقه بمهام الامين العام. وجه انطونيو جوتيرش – الامين العام للمنظمة الدولية، خطاباً الى اعضاء مجلس الامن الدولي، داعياً الى إعلان وقفاً فورياً وملزماً لاطلاق النار (العدوان) على غزة. وتأتي اهمية تفعيل هذه المادة بإعتبارها أداة دبلوماسية تسمح لرئيس المنظمة لفت انتباه مجلس الأمن إلى «أي قضية قد تؤدي إلى تفاقم التهديدات الحالية لصون السلام والأمن الدوليين». وهي المرة الأولى التي يستخدم فيها جوتيريش هذه السلطة منذ توليه منصبه في عام 2017.

العدالة الضائعة في اروقة البيت الابيض وعلى مقاعد الكونجرس، وفشل مجلس الامن في وضع حد لحرب الابادة الجماعية التي ترتكبها اسرائيل بحق الشعب العربي الفلسطيني، اخرجت جوتيرش عن دبلوماسيته المألوفه، مُطلقاً إنذاراً –وأن كان متأخراً. بشأن مسؤولية اعضاء مجلس الامن تجاه حفظ الامن والسلم الدوليين. يقول جوتيرش في خطابه «إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية استخدام كل نفوذه لمنع المزيد من التصعيد وإنهاء هذه الأزمة». محذراً من «معاناة إنسانية مروعة ودمار مادي وصدمة جماعية» في غزة يمكن أن يكون لها عواقب لا رجعة فيها على الفلسطينيين. مضيفاً أنه «بدون وقف إطلاق النار،

فإن النظام الإنساني في غزة معرض لخطر الانهيار».

في هذا السياق، يقول ستيفان دوجاريك – المتحدث باسم الأمم المتحدة، حول معنى ومغزى الخطاب، «إن الأمين العام يُفعّل بذلك السلطة التي يمنحها له الميثاق فيما يمكن أن يُوصف بالخطوة الدستورية الكبرى». مضيفا «إن تلك المادة تعد أقوى أداة يمتلكها الأمين العام في إطار ميثاق الأمم المتحدة». إذ لا ينبغي أن يقتصر دور الأمين العام في المجلس على مهمة استشارية أو مراقبة. ويتطلب منحه سلطة أن يصبح "عيون وآذان" المجلس وأن يقدم لاعضاء المجلس بانتظام معلوماته المتعلقة بالتطورات التي قد تهدد السلام والاستقرار الدوليين.

بهذه الطريقة، تسمح المادة 99 للأمين العام ببدء مناقشة فورية لمجلس الأمن. ويشير موقع Security Council Report، الى ان الأمين العام السابق للامم المتحدة داغ همرشولد إعتبر أن «المادة 99 أكثر من أي مادة أخرى قد حولت الأمين العام من مسؤول إداري بحت إلى مسؤول سياسي صريح». وكانت المرة الأولى التي أدى فيها الاحتجاج الضمني بالمادة 99 إلى إجراء فوري من مجلس الامن على الأرجح رسالة بتاريخ 13 يوليو 1960 صادرة عن الامين العام همرشولد، تطلب عقد اجتماع عاجل للمجلس بشأن الكونغو. «لا بد لي من توجيه انتباه مجلس الأمن إلى مسألة قد تهدد، في رأيي، صون السلم والأمن الدوليين». أدى الاجتماع إلى تفويض المجلس في اليوم التالي بنشر عملية عسكرية للأمم المتحدة لمساعدة حكومة الكونغو.

الانتقادات الحادة التي توجه الى مجلس الامن الدولي لقصوره المألوف في القيام بالمهام المنوطه به مبكراً بشأن حفظ الامن والسلم الدوليين، بسبب الانقسامات في المواقف السياسية بين الاعضاء الدائمين، ليست

وليدة المرحلة، وهي مرض متوارث اصاب اعضاء مجلس الامن منذ قرابة اربعون عاماً. وهو ما اشارت اليه وثيقة تحمل رقم S/PV2608 صادرة عن الامين العام للامم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار، موثقة بتاريخ 26 سبتمبر 1985- نيويورك، يقول فيها الامين العام «إنني لا أرى هذه الانقسامات باعتبارها شيئا جديدا، بل باعتبارها مرضا قديما جدا ابتلي به عصرنا، كما أصاب العصور الماضية، ومن بين أعراضه المرئية والمدمرة في كثير من الأحيان اليوم الخوف والشك والإرهاب وتخصيص كميات هائلة وغير عقلانية من الموارد للأسلحة، وفي كثير من الأحيان، اندلاع الصراع». ومع ذلك، فشل مجلس الامن عدة مرات في التوافق على موقف سياسي موحد تجاه العديد من قضايا الصراع في العالم، بما فيها من بين جرائم اخرى، وقف الإبادة الجماعية في رواندا، سريبرينيتشا، سيريلانكا في الاعوام 1994،1995 و2012 على التوالي.

الصرخة الانسانية التي اطلقها الامين العام في الفضاء السياسي العالمي الاصم، جاءت بعد تعمد واشنطن إفشال جميع مشاريع القرارات – زادت عن خمس مرات، بالفيتو او عدم توافر الاصوات المطلوبة تحت الضغط، التي تقدمت بها العديد من الدول، بما فيها روسيا، الاردن، مالطا والامارات باعتبارها ممثل المجموعة العربية والاسلامية في مجلس الامن. لوقف حرب الابادة ضد الشعب الفلسطيني، وتغليب صوت الحكمة والعقل. وحتى ظهور قرار جلسة مجلس الامن المقرر انعقادها مساء الجمعة الموافق 8 ديسمبر، فإن مصداقية مجلس الامن وصلاحيات الامين العام وإنذاراته المبكرة تبقى قيد الاختبار النهائي. ويبقى السؤال الكبير دائماً: هل ينجح العالم في وقف الابادة الجماعية القائمة في قطاع غزة، ام ان جرائم إسرائيل ما زالت تُعتبر اضرار جانبية بالنسبة لقادة الولايات المتحدة.